



النفط حافز المشاريع الضخمة

الرياض تحتاج أسعار نفط أعلى لتمويل برنامج بنحو 7 تريليونات دولار

تماسك أوبك + ضروري لإنجاح خطط الأمير محمد بن سلمان لتمويل التنويع الاقتصادي

الشركات الكبيرة في الاقتصاد وتنوع الموارد ونمو أكبر فإن هذا سيدعم بدوره الإيرادات المالية في المدى المتوسط. وقال المتحدث باسم وزارة المالية السعودية إنه من المستبعد حدوث تغيير كبيرة في خطط الإنضباط المالي متوسط الأجل التي وردت في ميزانية 2021. وتابع "نتطلع إلى العمل في شراكة مع القطاع الخاص عبر سبل مختلفة مثل الشركات بين القطاعين العام والخاص، والخصخصة وغيرها من سبل تحويل الإنفاق الراسمالي بدرجة أكبر عن عائق الحكومة خلال هذه الفترة".

ويأتي برنامج الاستثمار المحلي السعودي فيما يظل الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة دون القدر المستهدف. وبلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر العام الماضي 5.5 مليار دولار لكن الخطة التي أعلن ولي العهد السعودي خطوطها العريضة تتوقع تدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتجاوز الـ500 مليار دولار خلال السنوات العشر المقبلة.

محمد بن سلمان
الخطة تتطلب تقليص توزيعات أرباح الشركات الحكومية

وقال صليبا من بنك أوف أميركا إنه حتى لو نحينا هذا جانباً، فإن تحقيق أهداف الاستثمار المحلي سيكون صعباً. وأضاف "يبدو أن القسم الأكبر من برنامج الاستثمار سيضم القطاع العام بمفهومه الأوسع (مثل صندوق الاستثمارات العامة وأرامكو السعودية وسابك)، لكن تظل هناك فجوة تمويل". وكان صندوق الاستثمارات العامة قد استهدف استثمارات سنوية بنحو 150 مليار ريال بين 2021 و2025. وتمديد هذا المعدل حتى 2030 سيرفع استثمارات الصندوق الإجمالية إلى 1.5 تريليون ريال بين 2021 و2030.

وقال صليبا "يشير هذا إلى أن استثمارات صندوق الاستثمارات العامة ستحتاج لأن تصل إلى مئتي مليار حتى تبلغ مستوى الثلاثة تريليونات ريال، وهو هدف يبدو طموحاً للغاية في صورتنا". وقال الأمير محمد بن سلمان إن صندوق الاستثمارات العامة يعزز التخارج من بعض حصصه في الشركات والمشاريع المحلية وإن أرامكو، التي أدرجت في 2019، ستبيع مزيداً من الأسهم لدعم خزائن الصندوق. ويمول صندوق الاستثمارات العامة نفسه عبر ضخ رأس المال من الحكومة وتحويل أصول حكومية والاحتفاظ بأرباح الاستثمارات ومن خلال الاستدانة. ولم يرد الصندوق على طلب التعليق.

تستوجب خطة تنويع الاقتصاد التي يقودها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان لإخراج الاقتصاد من ريع النفط وزيادة المشاريع الضخمة أسعار نفط أعلى مما يتطلب تماسكاً أكبر داخل منظمة أوبك + لإنجاح هذه البرامج.

الرياض - تحتاج السعودية إلى أسعار نفط أعلى من أجل تنويع موارد اقتصادها بدلاً من الاعتماد على النفط الخام. ويقول ولي العهد الأمير محمد بن سلمان إن برنامجاً بتريليونات الدولارات سيستهدف تنويع مصادر الدخل سيتطلب أن تقلص الشركات التابعة للدولة من توزيعات الأرباح التي تدفعها للحكومة من أجل تعزيز الإنفاق الراسمالي.

ولم يتضح بعد حجم تمويل شركات مثل مجموعة أرامكو لتوزيعات شركات مثل مجموعة أرامكو السعودية للنفط التي كانت توزيعات أرباحها البالغة 75 مليار دولار العام الماضي ضرورية لدعم إيرادات الدولة، لكن محللين يقولون إن أي تقليص سيتطلب تعويضاً على الأرجح من أسعار نفط أعلى. وقال جان ميشيل صليبا وهو خبير اقتصادي في شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لدى بنك أوف أميركا في مذكرة بحثية "إذا خفضت التوزيعات فسيديم سعر أعلى للنفط تحويلات أرامكو إلى الدولة عبر الضرائب ورسوم الامتياز كبدل".

وتتوقع وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية عجزاً مالياً بنحو 40 مليار دولار هذا العام على افتراض أن سعر نفط سيجون 59 دولاراً للبرميل في المتوسط، ومتوسط إنتاج 8.7 مليون برميل يومياً وإنتاج 8.7 مليون برميل. وقال كريستيان كروستينس المدير في فريق التصنيفات السيادية لدى فيتش إن الحكومة ستحتاج سعراً للنفط عند 76 دولاراً للبرميل لضبط ميزانيتها هذا العام، لكن في ظل سياسة التوزيعات الحالية، ومع تعافي الإنتاج، قد ينخفض السعر الذي يحقق تعادل الإيرادات والمصروفات إلى نحو 60 دولاراً للبرميل.

وتابع "لذا يبدو من الواضح بالنسبة إلي أن تحقيق خطط الإنفاق تلك، مع قبول خفض في توزيعات أرباح أرامكو، يتطلب أن تجني الحكومة إيرادات غير نظيفة أعلى أو أسعار إنتاج أكبر للنفط أو إدخال بعض التعديلات على هدفها للتوازن المالي بحلول 2023". وكان استطلاع أجرته رويترز الأسبوع الماضي أظهر أن أسعار النفط ستستقر عند حوالي 63 دولاراً للبرميل هذا العام، إذ يدعم توزيع اللقاحات الطلب وتواصل أوبك + كبح الإمدادات. وقال رافي بهاتيا المحلل لدى ستاندر أند بورز جلوبال إنه إذا قادت الاستراتيجية إلى زيادة استثمارات

المغرب يضاعف حوافز الزراعة لتسريع استراتيجية الجيل الأخضر تحسين دخل المزارعين وتأمينهم من المخاطر

ووفق مختصين في الاقتصاد، تحسن دخل المزارعين بأكثر من 66 في المئة، حيث انقل من متوسط 600 دولار في المناطق القروية عام 2008 إلى 900 دولار عام 2018، مدفوعاً بالاستثمارات العامة المخصصة للقطاع الزراعي وكذا دعم الاستثمار الخاص.

ومن المرتقب أن تعرف الأنشطة غير الزراعية انتعاشاً ملموساً مقارنة مع الفصل السابق، لتحقق نمواً يقدر بنحو 13.4 في المئة خلال الربع الثاني من 2021. وقال أحمد الحليمي العلمي، المندوب السامي للتخطيط، إن الاقتصاد الوطني سيسجل نمواً متواضعاً يقدر بحوالي 0.7 في المئة خلال الفصل الأول من 2021، عوض ناقص 6 في المئة في الفصل السابق، مدعماً بتحسين القيمة المضافة الزراعية بنسبة 13.7 في المئة.

وأتاحت الحوافز المقدمة عبر صندوق التنمية الزراعية تجهيز حوالي 647 ألف هكتار بالري بالتنقيط، مما يساهم في دعم تكيف الزراعة الوطنية مع التغيرات المناخية، والرفع من مستوى مكتنة المساحات الزراعية عبر دعم اقتناء 2600 جرار كمعدل سنوي خلال الفترة 2010 - 2020.

كما مكنت من تحسين إنتاج القطعان والماشية من خلال دعم إنتاج فحول الأغنام من السلالات المختارة، التي ارتفع عددها من 54 ألف رأس سنة 2010 إلى 234 ألف رأس سنة 2020.

وقال مهنون إن الاستراتيجية الطموحة التي حظي بها القطاع الزراعي، فرضت ضرورة مراجعة عميقة لنظام التحفيز الزراعي بغية تحسين دوره الرئيسي في تطوير الاستثمارات الزراعية والمساهمة بفعالية في تحقيق أهداف مخطط "المغرب الأخضر".

وأضاف هؤلاء أن النظام الجديد للدعم الزراعي، الذي دخل حيز التطبيق منذ مارس 2010، مكن من وضع مساعدات جديدة تماشياً مع الالتزامات المحددة في إطار الاتفاقيات الموقعة بين الدولة ومهنيي السلاسل الرئيسية للإنتاج، بالإضافة إلى الرفع من مستوى المساعدات المنوطة لبعض الفئات والتشجيع والتحفيز القوي على الانخراط في مشاريع التجميع.

ضاعف المغرب من الحوافز للقطاع الزراعي بهدف تسريع تحولات استراتيجية الجيل الأخضر، حيث تعمل الحكومة على توفير كافة الدعم للمزارعين لتطوير المشاريع الزراعية المستدامة ومواكبة تسارع الزخم الرقمي، بما يمكن من تحقيق مزايا اجتماعية وخلق رافعة للاستثمار.

المنتجات الزراعية الطرية من أصل نباتي أو حيواني، بحوالي 20 في المئة من الاستثمار كمعدل.

كما ستمكن هذه المشاريع التي يدعمها صندوق التنمية الزراعية من إحداث حوالي 19.850 ألف فرصة عمل بنسبة 52 في المئة من الهدف المنشود، إضافة إلى خلق رقم معاملات إضافي قدره 2.4 مليار دولار.

ويعتبر القطاع الزراعي رافعة للاستثمارات، حيث ستمكن المشاريع التي يدعمها من توفير حوالي 4 ملايين فرصة عمل، في أحد أهم قطاعات الأنشطة على الصعيد المحلي.

ويقدر عدد سكان المناطق القروية بحوالي 18 مليون شخص، مما يعادل 49 في المئة من مجموع الأسر على المستوى المحلي.

نبيل شوقي
الحوافز ستولد جيلاً جديداً من الطبقة الوسطى الزراعية

وأشار مدير تنمية الإنتاج بوزارة الزراعة والصيد البحري نبيل شوقي إلى أن "الحوافز الجديدة ستولد جيلاً جديداً من الطبقة الوسطى الزراعية من خلال تحسين دخل الأسر الناشئة في القطاع الزراعي وتمكينها من الحماية الاجتماعية، من خلال توسيع المساحة المستهدفة بالتأمين الزراعي لحماية المزارع من مخاطر الكوارث في ظل التغيرات المناخية التي يشهدها العالم اليوم".

وتنفيذاً للاستراتيجية الجديدة "الجيل الأخضر 2020 - 2030"، أكد نبيل شوقي أن "من شأن هذا الأمر تشجيع المزارعين على الاستثمار وتحسين ظروف العمل في القطاع الزراعي وتقليص الفرق في الحد الأدنى للرواتب بينه وبين القطاعات الأخرى".

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - تعمل الحكومة المغربية على تنمية حوافز صندوق التنمية الزراعية، بهدف زيادة الإصلاحات وتوفير كافة الدعم للمزارعين لمضاعفة المشاريع الهادفة إلى تسريع تحولات الجيل الأخضر، من خلال تحسين دخل الأسر وتمكينها من الحماية الاجتماعية، وتأمين المزارعين وحمايتهم من المخاطر المناخية.

وسجلت اللجنة التقنية لصندوق التنمية الزراعية ارتفاعاً مستمراً في حجم الاستثمارات الزراعية، والتي استفادت من مختلف التحفيزات المقدمة من صندوق التنمية الزراعية.

وبفضل الحوافز ارتفعت الاستثمارات من 8.6 مليار درهم (حوالي 956 مليون دولار) سنة 2019 إلى 9.7 مليار درهم (حوالي 1.77 مليار دولار) عام 2020، وستستمر هذه الحركة خلال سنة 2021، حيث من المتوقع أن يتجاوز حجم الاستثمارات 10 مليارات درهم (حوالي 1.1 مليار دولار).

وخصصت وزارة الزراعة والصيد البحري نحو 600 مليون دولار لدعم الاستثمارات الخاصة للعام الجاري، بزيادة قدرها 7 في المئة مقارنة ببرنامج 2020، مما يعكس استمرار جهود الدولة في دعم الاستثمارات الخاصة بالقطاع الزراعي.

ويمثل القطاع الزراعي نسبة مهمة من الاقتصاد المغربي بحوالي 8.2 مليار دولار، وهو ما يعادل 14 في المئة من الناتج الداخلي الخام الذي تضاعف رغم توالي مواسم الجفاف، بفضل المشاريع المختلفة التي تم تنفيذها في إطار مخطط المغرب الأخضر.

وقد بلغت مساهمات صندوق التنمية الزراعية نحو 66 مليون دولار، حيث دعم إحداث وتأهيل حوالي 178 وحدة لتتضمن

المنامة تعزز حفر آبار للنفط الصخري في خليج البحرين

عميقة تحت سطح الأرض ويستخرج بالتفسير الهيدروليكي عن طريق حفر آبار أفقية. ونشرت صحيفتان بحرينيتان الخميس رد الوزير على عضو مجلس النواب البحريني.



محمد بن خليفة
يجري الآن حفر آبار الاختبار في مناطق برية مجاورة

وتبلغ احتياطات النفط المؤكدة في البحرين حوالي 124.6 مليون برميل، وتحصل المملكة على إيراداتها من حقلين الأول حقل البحرين البري والثاني حقل أبو سفرة البحري الذي تنقاسمه مع السعودية.

وخلال السنوات التي تلت الاكتشاف ركزت البحرين على دراسة الجدوى الاقتصادية لهذا الاكتشاف، ووقعت مذكرة تفاهم مع شركة هالبرتون الأميركية من أجل التحضير لعمليات حفر آبار إنتاجية في الحقل الجديد.

وجاء هذا الاكتشاف بعد توجيه من العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى آل خليفة يقضي بإعطاء الأولوية القصوى لعمليات اكتشاف النفط من أجل زيادة موارد البحرين.

وفي 2019 قال الوزير إن البحرين تجري مباحثات مع شركات نفط أميركية ذات خبرة في إنتاج النفط الصخري لتطوير الحقل.

وقال في معرض رده على أسئلة النائب إنه لم يتم التوصل حتى الآن إلى اتفاق للتطوير أو المشاركة في الإنتاج مع أي شركة مخصصة في تطوير الحقول غير التقليدية بسبب "حالة الركود الاقتصادي العالمي وانخفاض أسعار البترول مما أدى إلى انخفاض الاستثمارات الجديدة لشركات النفط العالمية الكبرى".

وذكر الوزير أن "شركة تطوير البترول تقوم حالياً بتنفيذ خطة لحفر مجموعة من الآبار التقييمية والتي ستعزز من إستراتيجية جذب شركات النفط العالمية للاستثمار في مملكة البحرين".

والنفط الصخري نوع من النفط الخام الخفيف الموجود في طبقات صخرية

المنامة - تعزز المنامة بدء حفر آبار في حقل نفط صخري جديد مع نهاية عام 2022 بعد اكتشاف حقل خليج البحرين، ما من شأنه أن يزيد في الإنتاجية ويضاعف الاستثمارات الأجنبية للمساعدة على تطوير الحقل.

وكانت البحرين أعلنت في 2018 اكتشاف حقل خليج البحرين (وهو أكبر اكتشاف للنفط والغاز منذ 1932) الذي يقع قبالة ساحلها الغربي ويقدر أنه يحتوي على ما لا يقل عن 80 مليار برميل من النفط الصخري. وتطلع المملكة إلى جذب استثمارات أجنبية للمساعدة في تطويره. وقال وزير النفط محمد بن خليفة آل خليفة رداً على أسئلة من أحد النواب في وثيقة بتاريخ مارس 2021 إنه "يجري الآن حفر آبار الاختبار في مناطق برية مجاورة وإن أعمال الحفر في أول الآبار الإنتاجية البحرية ستبدأ في نهاية العام المقبل".



توسيع مشاريع النفط